

تقارير عربية

الفلسطينيون في سوريا: بيانات وشهادات

جابر سليمان*

مقدمة: في المنهج

يتكون الموضوع الذي نعالجه من قسمين؛ الأول عبارة عن بيانات إحصائية مكثفة تختص بالسكان: توزيعهم، مؤشرات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية وتعليمية تتعلق بهم، بالإضافة إلى وضعهم المدني والقوانين التي تحدده؛ والقسم الآخر عبارة عن تاريخ شفهي معبر عنه بعدد من الشهادات التي تمثل عينة عشوائية من السكان لا تشمل بصورة كلية الفئات العمرية أو الاجتماعية أو التوزيع السكاني، لأن شمول العينة يتطلب عدداً أكبر من الشهادات وحيزاً أوسع من الحيز المخصص لهذا الموضوع.

وقد يبدو، من حيث الشكل، أن كل قسم مستقل تماماً عن الآخر، إلا إنه يمكن، من حيث الجوهر، النظر إليهما وحدة متكاملة، بحيث يوفر القسم الأول المتعلق بالبيانات الإطار العام للواقع الذي يمارس فيه الفلسطينيون في سوريا حياتهم، وإن كان واقعاً جامداً معبراً عنه بالأرقام الصماء. أما القسم الآخر المتضمن الشهادات، فمن شأنه أن يحرك ذلك الواقع الجامد ويحوّله إلى واقع حيّ نابض بالأحاسيس والمشاعر، التي يمكن تفهمها بصورة أعمق، إذا ما تم استيعاب المؤشرات والحقائق الواردة في القسم الأول واستحضارها في الذهن.

وكي نحافظ على التاريخ الشفهي مصدراً نقيماً للحقيقة الاجتماعية، عمدنا في القسم الأخير، وبقدر الإمكان، إلى التدقيق في بعض الوقائع والأحداث، التي وردت على لسان الرواة، وتنقيحها وتوثيقها عبر هوامش منفصلة عن سياق الشهادات، ومن خلال الرجوع إلى مصادر التاريخ المدون.

* باحث فلسطيني.

ومما يعزّز الترابط بين قسَمي الموضوع الاستنتاجات الواردة في الخاتمة، والتي بنيت على أساس الأرقام والحقائق والانطباعات المستخلصة من الموضوع كاملاً.

أولاً: البيانات

(١) السكان وتوزعهم

قُدِّر عدد اللاجئيين الفلسطينيين في سوريا سنة ١٩٤٩ بـ ٨٥ ألف لاجئ. ووفقاً للمجموعة الإحصائية الفلسطينية التي صدرت هذا العام عن المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية في دمشق، والتي تتوقف أرقامها عند سنة ١٩٨٧/١٩٨٨، قُدِّر عدد الفلسطينيين المسجلين والمقيمين في أراضي الجمهورية العربية السورية سنة ١٩٨٨ بـ ٢٨٩,٤٦٢ شخصاً، يقيم معظمهم (١٩٣,٥٢٢ شخصاً) في محافظة دمشق، ويتوزع الباقي على المحافظات الأخرى. أما من حيث مكان الأصل في فلسطين فإن العدد الأكبر منهم يتحدر من قضاء صفد (١١٣,٨٥٢)، يلي ذلك، من حيث العدد، أفضية: حيفا (٦٤,٩٧٣)، وطبريا (٤٧,٠٠٢)، وعكا (٢٢,٤٨٨)، ويافا (١٥,٥٢٢)، والناصرية (١٣,٧٠٧). ويتحدر العدد الباقي من أفضية وسط فلسطين وجنوبها.^(١)

وبالنظر إلى أن المجموعة الإحصائية الفلسطينية الأخيرة لا تشمل أرقامها الأعوام الأخيرة، فضلاً عن أن مصدر بياناتها الأساسي هو تعداد السكان لسنة ١٩٨١، فإننا سنلجأ إلى أحدث إحصاءات الأونروا للحصول على العدد الحالي للفلسطينيين في سوريا، علماً بأن هذه الإحصاءات لا تشمل أعداد الفلسطينيين غير المسجلين في سجلات الأونروا.^(٢)

(١) راجع في هذا الصدد: "المجموعة الإحصائية الفلسطينية"، العدد الثامن (١٩٨٧-١٩٨٨)، المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني/م.ت.ف.، دمشق، شباط/فبراير ١٩٩٤، الجدول ١٥٣ ب/٦/٣.

(٢) قدرت مصادر في مكتب الأونروا في دمشق عدد الفلسطينيين غير المسجلين في سوريا، والذين يحق لهم التسجيل، ما بين ٢٥ ألفاً و ٣٠ ألف فلسطيني. وأفادت أن قسم التسجيل قام سنة ١٩٩٣ بتسجيل ٤٧٢ شخصاً لم يكونوا مسجلين من قبل.

وصل إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا حتى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤ إلى ٣٢٧,٢٨٨ لاجئاً، بواقع ٧١,٤٠١ أسرة، موزعين بحسب المناطق على النحو التالي:^(٣)

الجدول رقم ١

| المنطقة | عدد الأسر | عدد الأشخاص |
|---------------|-----------|-------------|
| دمشق | ٥٥,٦٣٤ | ٢٥٤,٠٤٣ |
| الجنوب (درعا) | ٣٧٢٦ | ١٩,٤١٦ |
| حمص | ٣٦٣٩ | ١٦,٣٠٤ |
| حماة | ١٣٩٥ | ٦١٣٥ |
| حلب | ٥٠,٠٠٠ | ٢٣,٢٩٩ |
| اللاذقية | ٢٠٠٧ | ٨٠٩١ |
| المجموع | ٧١,٤٠١ | ٣٢٧,٢٨٨ |

أما عدد اللاجئين المسجلين الذين يقطنون المخيمات فقط فبلغ حتى التاريخ نفسه ٩١,٤٧٢ لاجئاً، بواقع ١٥,٤٩٨ أسرة، موزعين على عشرة مخيمات،^(٤) وفق الجدول التالي:

الجدول رقم ٢^(٥)

| المنطقة | المخيمات | عدد الأسر | عدد الأشخاص |
|----------------|-----------|-----------|-------------|
| دمشق* | خان الشيخ | ٢٣٢٥ | ١٣,٧٤٣ |
| | خان دنون | ١٠٩٠ | ٦٨٦٦ |
| | سبيته | ١٠٣٢ | ١١,٢٠٨ |
| | قبر الست | ١٥٤٣ | ٨٥٥٤ |
| | جرمانا | ١٥٤١ | ٨٩٢٧ |
| المجموع (دمشق) | | ٧٥٣٢ | ٤٩,٢٩٨ |

يتبع

^(٣) أنظر:

“UNRWA Registration Statistical Bulletin For the Second Quarter 1994” (2/94), Department of Relief & Social Services, July 1994, p. 3.

^(٤) أنظر خريطة توزيع المخيمات في مختلف مناطق سوريا.

| المنطقة | المخيمات | عدد الأسر | عدد الأشخاص |
|-------------------------------|--------------|-----------|-------------|
| درعا | درعا | ٨٠٥ | ٤٧٠٨ |
| | درعا الطوارئ | ٦٢٧ | ٤٥١٣ |
| المجموع (درعا) | | ١٤٣٢ | ٩٢٢١ |
| حمص/حمّاة | حمص | ٢٣٤٤ | ١١,٩٢٧ |
| | حمّاة | ١٢٥٤ | ٦٠٨٢ |
| المجموع (حمص/حمّاة) | | ٣٥٩٨ | ١٨,٠٠٩ |
| الشمال | النيرب | ٢٩٣٦ | ١٤,٩٤٨ |
| المجموع (الشمال) | | ٢٩٣٦ | ١٤,٩٤٨ |
| المجموع الكلي (مجموع المناطق) | | ١٥,٤٩٨ | ٩١,٤٧٦ |

نستنتج من الجدولين ١ و ٢ الحقائق التالية:

- ١ - تبلغ نسبة اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سوريا نحو ١١٪ من المجموع الكلي للاجئين المسجلين في مختلف مناطق عمل الأونروا.^(٦)
- ٢ - تبلغ نسبتهم نحو ٢,٤٪ من مجموع السكان في سوريا.
- ٣ - تبلغ نسبة اللاجئين الفلسطينيين الذين يسكنون المخيمات نحو ٢٨٪ من العدد الإجمالي للفلسطينيين المسجلين في سوريا.^(٧)

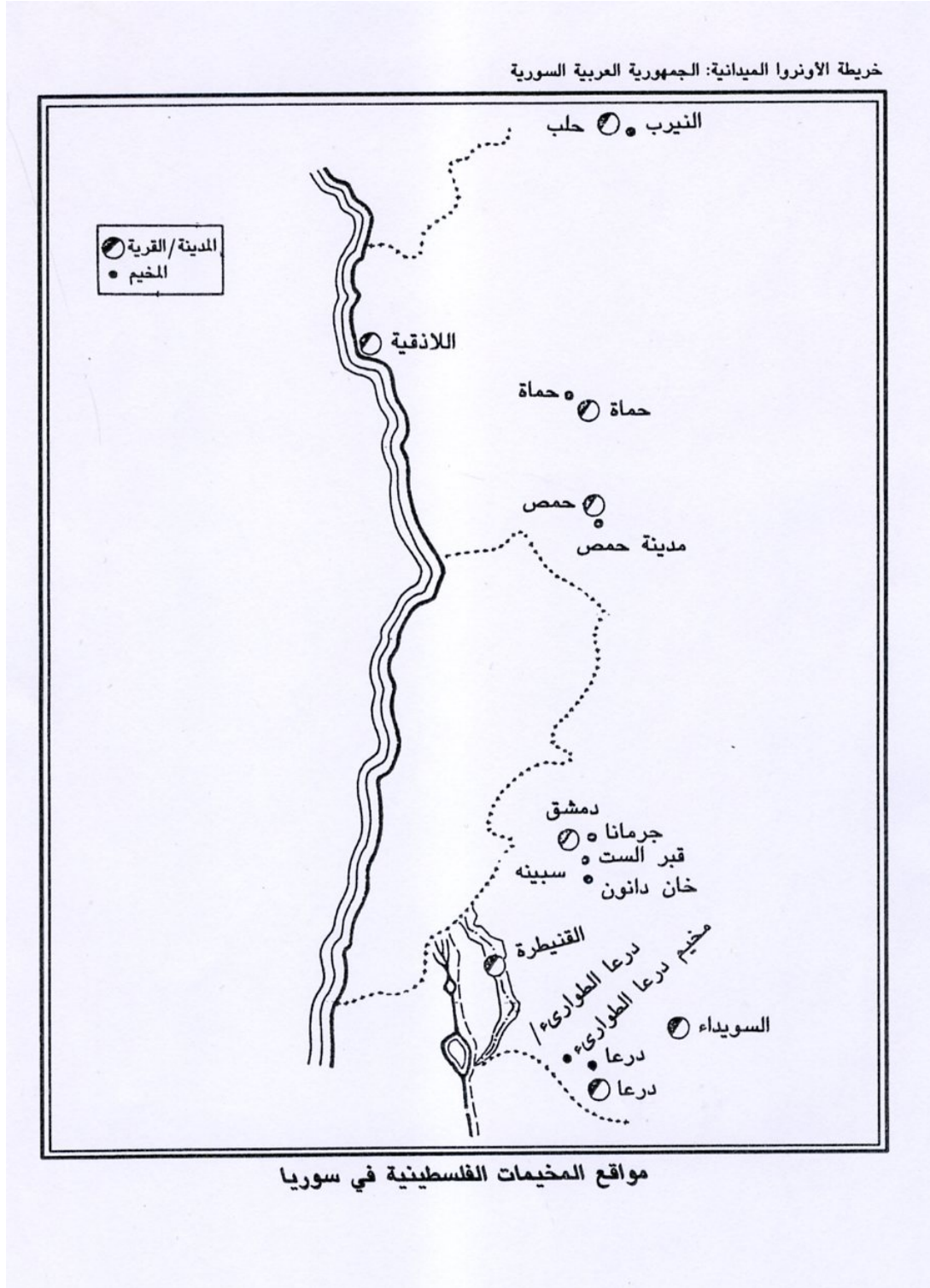
(٦) بلغ العدد الكلي للاجئين المسجلين في مختلف مناطق عمل الأونروا حتى التاريخ نفسه ٣٠٦,٧٨٧ لاجئاً.

(٧) إن عدد الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سوريا حتى حزيران/يونيو ١٩٩٣ هو ٣١٤,٠٣٩ شخصاً، يشكلون ٢,٤٪ من مجموع سكان سوريا و ١١,٢٪ من مجموع اللاجئين المسجلين في مختلف مناطق عمل الأونروا. ومن إجمالي العدد المذكور يعيش ٨٩,٦٣٦ شخصاً، أي ما نسبته ٢٨,٥٪، في المخيمات. أنظر: "تقرير المفوض العام للأونروا، ١ تموز/يوليو ١٩٩٢، ص ٣٠.

٤ - يعيش نحو ٧٧,٥٪ من الفلسطينيين المسجلين في سوريا في منطقة دمشق، التي تشمل، بالإضافة إلى المدينة، المخيمات الخمسة الواقعة حولها ومخيم اليرموك والتجمعات الموجودة في ريف دمشق.^(٨)

حزيران/يونيو ١٩٩٣"، المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين، الملحق رقم ١٣ (A/48/13). نيويورك، ١٩٩٤، الجدول رقم ١٥، ص ٧١.
^(٨) بخصوص توزيع الفلسطينيين المسجلين في منطقة دمشق يُظهر جدول إحصائي غير منشور، من إعداد قسم التسجيل/الأونروا (سوريا)، أن عددهم الإجمالي بلغ حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (٢٤٩,٤٣٣) شخصاً، يعيش ٨٤,٩١٦ منهم في مدينة دمشق نفسها، و ٧٥,١٤٩ في مخيم اليرموك و ٢١,٩٦٠ في منطقة جوبر (وتعني منطقة الغوطة بكاملها). والباقي يتوزع إلى المخيمات الخمسة الواقعة حول دمشق:

Statistics of Registered Refugees by Centre-SYRIA, December 1993.
UNRWA Eligibility Registration Deivision/SA.



وتقدر مصادر الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية العدد الحالي للفلسطينيين في سوريا بـ ٣٦٠,٠٠٠ شخص.

ويرجح أن هذا العدد قريب من الصحة، إذا ما أخذنا في عين الاعتبار العدد الذي سجلته الأونروا حتى حزيران/يونيو ١٩٩٤، والبالغ ٣٢٧,٢٨٨ شخصاً، وأضفنا إليه عدد الفلسطينيين غير المسجلين الذين يحق لهم التسجيل، والذي يقدر بـ ٢٥ ألفاً - ٣٠ ألف فلسطيني.

لكن يبدو أن العدد ٣٦٠,٠٠٠ لا يشمل عدّة آلاف أخرى من الفلسطينيين المقيمين في سوريا من أهالي غزة والضفة الغربية، ممن لجأوا إلى سوريا في فترات مختلفة وفي أوضاع متباينة، وأقاموا فيها، وكذل من نزحوا إليها من لبنان بعد سنة ١٩٨٢؛ والذين هم خارج نطاق بحثنا.

(٢) مؤشرات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية

١ - يبلغ المعدل السنوي لنمو السكان الفلسطينيين في سوريا ٣٪،^(٩) في حين تقدر وفيات الأطفال الرضع بـ ٤٠/١٠٠٠،^(١٠) بينما يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة ٤,٥٨ من الأفراد.^(١١)

٢ - تراوحت الزيادة الطبيعية السنوية للسكان (الفارق بين الولادات والوفيات) بين ٦٠٤٢ فرداً سنة ١٩٨٠ و ٦٧٨٩ فرداً سنة ١٩٨٨، وظلت الزيادة تتراوح حول المعدل نفسه في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨. أما نسبة الجنس عند الولادة (Sex ratio at birth)، أي نسبة الذكور إلى الإناث، فبلغت ١٠٥ في سنة ١٩٨٠، أي ١٠٥ من الذكور لكل ١٠٠ أنثى، وانخفضت إلى ١٠٤ في سنة ١٩٨٨. وسجلت أعلى معدل لها في الفترة المذكورة (١٩٨٠ - ١٩٨٨) سنة ١٩٨٤، حيث بلغت ١١١.^(١٢)

٣ - فيما يتعلق بالتركيب العمري للمجتمع الفلسطيني في سوريا، فقد بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشرة سنة ١٩٨٨ نحو ٤٦٪ (١١٨,٤٧٩ من مجموع ٢٥٧,٢٤٠)، في حين بلغت نسبة المسنين (٦٥ سنة فأكثر) في السنة نفسها ٣٪ فقط

^(٩) اشتقت هذه النسبة من سجلات الأونروا المتعلقة بالولادات والوفيات في فترة ١٩٨٢ - ١٩٩٢.

وهي ليست نتيجة إحصاء ديموغرافي. أنظر:

“Fact Sheet Revision,” May 1993, Issued by the Public Information Office, UNRWA.

Ibid.^(١٠)

^(١١) أنظر:

“UNRWA Registration Statistical Bulletin...,” *op.cit.*, p. 17.

^(١٢) المجموعة الإحصائية، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ٥/٦، ص ١٥٥.

الجدول رقم ٣

| القوة البشرية | ذكور | إناث | المجموع | (%) |
|----------------------|--------|--------|---------|-----|
| ذوو النشاط الاقتصادي | ٥٤,٩٧٧ | ٧٦١٥ | ٦٢,٥٩٢ | ٣٦ |
| غير ذوي النشاط | ٣٥,٠٩٧ | ٧٧,٩٤٣ | ١١٣,٠٤٠ | ٦٤ |
| مجموع القوة البشرية | ٩٠,٠٧٤ | ٨٥,٥٥٨ | ١٧٥,٦٣٢ | ١٠٠ |

(٧٤٠٩ من مجموع ٢٥٧,٢٤٠).^(١٣) وهذا يدل على أن الفلسطينيين في سوريا يشكلون مجتمعاً فتيماً، شأنهم في ذلك شأن مجتمعات اللجوء الأخرى.

٤ - يظهر الجدول التالي^(١٤) توزيع الفلسطينيين في سوريا بحسب القوة البشرية والجنس في سنة ١٩٨٨:^(١٥)

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

إن نسبة ذوي النشاط الاقتصادي، أي المنخرطين في قوة العمل، هي ٣٦٪ من مجموع القوة البشرية.^(١٦) وهذا يعني أن أكثر قليلاً من ثلث السكان يعملون نحو الثلاثين ممن لا يعملون من فئة سن ١٠ سنوات فأكثر. وهذه النسبة تعتبر عالية، لكنها تنخفض إذا ما استثنينا عدد العاطلين من العمل سنة ١٩٨٨ وهو ٣٣٨٩ شخصاً.^(١٧)

بالنسبة إلى مشاركة كل من الذكور والإناث في النشاط الاقتصادي، هناك تدنّ في أعداد النساء المشاركات، وتفاوت كبير بينهن وبين الذكور، وهو ما يعني أن النساء في معظمهن يقعن خارج قوة العمل.

^(١٣) المصدر نفسه، الجدول رقم ٤/٦، ص ١٥٤: الأرقام والنسب محتسبة من الجدول المذكور.

^(١٤) المصدر نفسه، الجدول رقم ٩/٦، ص ١٥٩: الأرقام والنسب محتسبة من الجدول المذكور.

^(١٥) تشمل القوة البشرية، عادة، السكان من سن ١٠ سنوات فأكثر. وتتضمن السكان ذوي النشاط الاقتصادي (المشتغلون خارج المنزل وداخلياً والمتعطلون الذين سبق لهم العمل ومن لم يسبق لهم العمل)، بالإضافة إلى السكان غير ذوي النشاط الاقتصادي. أما قوة العمل فتعني السكان ذوي النشاط الاقتصادي، المشتغلون منهم والمتعطلون.

^(١٦) بلغت هذه النسبة ٣٢,٢٪ سنة ١٩٧٠. أنظر: "الموسوعة الفلسطينية"، القسم الثاني، الدراسات

الخاصة، المجلد الأول، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٥٩.

^(١٧) راجع: المجموعة الإحصائية، مصدر سبق ذكره، الجدول ٩/٦، ص ١٥٧.

٥ - حتى حزيران/يونيو ١٩٩٣، بلغ عدد حالات العسر الشديد (Special hardship cases)، أي الذين يتلقون من الأونروا حصصاً تموينية من المواد الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى مساعدات عينية أخرى، ٢١,٧٣٦ حالة، أي ما نسبته ٦,٩٪ من مجموع اللاجئين المسجلين في الأونروا. أما نسبة البطالة المقدرة بين اللاجئين المسجلين حتى التاريخ نفسه فبلغت ١٠٪^(١٨).

٣) مؤشرات خاصة بالتعليم

١ - إن الأونروا وحدها تدير في سوريا ١١١ مدرسة (٦٦ مدرسة ابتدائية و ٤٥ مدرسة إعدادية) تقدم التعليم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية لما مجموعه ٦٠,٢١٦ طالباً وطالبة كانوا حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موزعين على النحو التالي:^(١٩)

المرحلة الابتدائية: ٤١,٢٩٤ طالباً وطالبة (٢٠,٠٧٣ إناثاً و ٢١,٢٢١ ذكوراً).

المرحلة الإعدادية: ١٨,٩٢٢ طالباً وطالبة (٩٠١٦ إناثاً و ٢١,٢٢١ ذكوراً).

بالإضافة إلى ذلك، تدير الأونروا في سوريا مركزاً للتدريب المهني والفني، يوفر مقاعد دراسية لنحو ٧٧٦ متدرباً ومتدربة (٦٥٧ ذكوراً، ١١٩ إناثاً) في مجال المهن الكهربائية والميكانيكية، والإلكترونيات، وتقنية المختبرات، وإدارة المكاتب، والرسم المعماري، والصيدلة، وتدريب المعلمين.^(٢٠)

٢ - وكما نبرز حجم الخدمات التعليمية التي تقدمها الدولة للاجئين الفلسطينيين نورد الجدول التالي، الذي يبين إجمالي عدد الطلاب الفلسطينيين للعام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٢، والبالغ ٨٤,٢٤٢ طالباً وطالبة، موزعين على المراحل التعليمية الثلاث، وبحسب الجهة التي تقدم التعليم مدارس الأونروا؛ مدارس حكومية؛ مدارس خاصة:^(٢١)

^(١٨) راجع: "تقرير المفوض العام لأونروا"، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ١٥، ص ٧٢.

^(١٩) المصدر نفسه، الجدول رقم ٥، ص ٥٩. أنظر أيضاً:

"Fact Sheet Revision," May 1993, *op.cit.*

^(٢٠) "تقرير المفوض العام للأونروا، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ٦، ص ٦٠.

^(٢١) كان إجمالي عدد الطلاب الفلسطينيين في سوريا في العام الدراسي ١٩٥٢/١٩٥١ في المراحل التعليمية الثلاث ١٣٤٦ طالباً وطالبة فقط (١٠١٠ من الذكور، ٣٣٦ إناثاً). أنظر:

Statistical Yearbook 1992-1993, No. 29, UNRWA Department of Education, Amman, April 1994, Table 7, p. 20.

يتبين من الجدول السابق الحقائق التالية:

- يوجد أكثر من ٢٠,٠٠٠ طالب وطالبة فلسطينيين في المدارس الحكومية السورية في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي. وهذا العدد يزيد عن ثلث إجمالي عدد الطلاب في مدارس الأونروا.

- إذا استثنينا أعداد طلاب مرحلة التعليم الثانوي، الذي ترعاه الحكومة السورية كلياً، يصل عدد الطلاب الفلسطينيين في المدارس الحكومية الأونروا في

الجدول رقم ٤

| أعداد الطلاب | | | | المرحلة التعليمية |
|--------------|----------------|------------------|----------------|-------------------|
| المجموع | المدارس الخاصة | المدارس الحكومية | مدارس الأونروا | |
| ٥٤,٠٩٠ | ٧٠٨ | ١٢,٠٨٨ | ٤١,٢٩٤ | الابتدائية |
| ٢٢,٤٧٩ | ٢٢٦ | ٣٣٣١ | ١٨,٩٢٢ | الإعدادية |
| ٧٦٧٣ | ٥٥١ | ٧١٢٢ | - | الثانوية |
| ٨٤,٢٤٢ | ١٧٨٥ | ٢٠,٧٤١ | ٦٠,٢١٦ | المجموع الكلي |

المرحلتين المعنيتين.

ويبدو أن العدد الإجمالي للطلاب الفلسطينيين المسجلين في المدارس الحكومية في المرحلتين الابتدائية والإعدادية أعلى في واقع الأمر من الأرقام الواردة في الجدول رقم ٤، لأن أرقام هذا الجدول مشتقة من جداول "الكتاب السنوي للأونروا ١٩٩٢/١٩٩٣"، التي نُيِّلت بملاحظة مفادها أن الأرقام الخاصة بأعداد الطلاب الفلسطينيين في المدارس الحكومية ناقصة وغير مكتملة، لأسباب تعود إلى عدم تلقي

وقد تم احتساب أرقام الجدول رقم ٤ استناداً إلى مصدرين؛ بشأن أعداد الطلاب في مدارس الأونروا، أنظر: "تقرير المفوض العام للأونروا"، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ١٥، ص ٧٢. وبشأن أعداد الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة، أنظر:

Statistical Yearbook 1992-1993, op.cit., Tables: 81, 83, 85, 87, 89, 91, pp. 117, 119, 122, 124, 127, 129.

الطلاب في هذه المدارس أية مساعدات أو قروض من الأونروا كما هي الحال في لبنان، الأمر الذي لا يحفزها على تقديم الإحصاءات إلى الأونروا.^(٢٢)

^٣ - إن عدد الطلاب الفلسطينيين في المدارس الفنية السورية للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧ قد بلغ ١٠٠٣ من الطلاب والطالبات، موزعين على الثانويات الصناعية (٤٢١)، والثانويات التجارية (٣٨٣)، والثانويات النسوية (١٩٩). وهذا العدد أكبر من العدد الذي توفر الأونروا له التعليم المهني والتقني من خلال مركزها الموجود في مدينة دمشق.^(٢٣)

٤ - ازداد عدد الطلاب الفلسطينيين في الجامعات السورية من ٣٤٧٢ طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨ إلى ٤٨٦٢ طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧، التحق ٢٦٥٧ منهم بكليات العلوم الإنسانية، بينما التحق ٢١٨٦ بالكليات العلمية، والباقي (١٩) التحق بكلية الفنون الجميلة. ودرس العدد الأكبر من الطلاب الملتحقين بالكليات العلمية في كلية الهندسة (٨٦٤)، ثم كلية العلوم (٦٥٣)، ثم الطب البشري (٣١٢)، ثم طب الأسنان (١٥٥)، ثم الصيدلة (٩٧)، ثم الطب البيطري (٢١).^(٢٤)

٤) الوضع المدني

يعدّ الوضع المدني للفلسطينيين في سوريا وضعاً مميزاً، قياساً بأوضاعهم في بلاد اللجوء الأخرى، وخصوصاً في لبنان. فهم يتمتعون بجميع ما يتمتع المواطنون السوريون به من حقوق مدنية، لا حقوق سياسية (الانتخابات، الجنسية)، وذلك بموجب القانون رقم ٢٦٠، الصادر في ١٠ تموز/يوليو ١٩٥٦، والتالي نصه:

^(٢٢) من باب المقارنة، نعطي بعض الأرقام الواردة في العدد الثامن من المجموعة الإحصائية الفلسطينية للعام ١٩٨٨/١٩٨٧ بشأن أعداد الطلاب الفلسطينيين في المدارس الحكومية السورية مقارنة بأرقام الأونروا: في العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧، بلغ عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية ١٣,٧٢٣ طالباً في المدارس الحكومية في مقابل ٣٠,٧٨٥ طالباً في مدارس الأونروا، وفي المرحلة الإعدادية وصل العدد إلى ٤٠٢٢ طالباً في المدارس الحكومية في مقابل ١٣,١٦٦ في مدارس الأونروا. أنظر: "المجموعة الإحصائية الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره، الجدولان ١٥/٦ و ١٩/٦، ص ١٦٥ و ١٦٩.

^(٢٣) راجع: المجموعة الإحصائية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ٢٢/٦، ص ١٧٢.

^(٢٤) لا يشمل الإحصاء جامعة تشرين، والعدد المعطى يتضمن جميع الطلاب الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر فلسطينية ويدرسون في الجامعات السورية. أنظر: "المجموعة الإحصائية الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ٢٣/٦، ص ١٧٣.

أقر مجلس النواب وأصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي:^(٢٥)

مادة ١ - يعتبر الفلسطينيون المقيمون في أراضي الجمهورية السورية بتاريخ نشر هذا القانون كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم، مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية.

مادة ٢ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون.

مادة ٣ - وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

وهناك ثمة مرجعية محددة ذات صلاحيات تشرف على شؤون اللاجئين الفلسطينيين هي "الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب"، التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية. ولهذه الهيئة ميزانيتها الخاصة وبرامجها لمساعدة اللاجئين. وهي تعمل بالتعاون مع الأونروا في تنفيذ بعض المشاريع في المخيمات.

ثانياً: الشهادات*

I

. قاسم محمد جردات (أبو محمد) (٧٠ سنة).

. عشيرة الزنغرية/قضاء صفد.

. جوهر/سوريا.

عندما سألت أبا محمد في بداية حديثنا عن مساحة أراضي الزنغرية، شرد بذهنه بعيداً للحظات، فخيّل إليّ أنه جال خلالها بخياله في أراضي العشيرة، ثم ما لبث أن أجاب: تقدر حدودها بمسيرة يوم كامل على ظهر فرس من الغسق حتى الشفق.^(٢٦)

^(٢٥) نشر القانون رقم ٢٦٠ في "الجريدة الرسمية"، العدد ٣٣، سنة ١٩٥٦، ص ٤٧٦٢.

* حصلنا على هذه الشهادات من خلال مقابلات موجهة أُجريت في الفترة الواقعة بين ١٣ . ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤.

^(٢٦) تقع مساكن الزنغرية جنوبي قرية طوبى اللهب بنحو ٥٠٠ متر. وبعد حرب سنة ١٩٤٨ لم يبق من بدو الزنغرية الذين قدر عددهم سنة ١٩٥٠ بـ ٨٤٠ شخصاً سوى عشر أسر (٦٠ شخصاً . ٧٠

استقر المقام بأبي محمد في بلدة جوبر، إحدى ضواحي مدينة دمشق الكبرى، بعد رحلة نزوح طويلة وشاقة بدأت سنة ١٩٤٨ من مسقط رأسه في عشيرة الزنغرية، وقادته إلى قرى البطيحة وجرابه والصنابر، في الجولان السورية، على بعد كيلومترات قليلة من مضارب العشيرة. وهناك عمل مع أفراد عشيرته في زراعة أراضي بعض العائلات الإقطاعية من آل فارس وآل المخارجي، وغيرهم.

وفي إثر توقيع اتفاقات الهدنة بين سوريا وإسرائيل سنة ١٩٤٩، تم ترحيل عرب الزنغرية من الجولان إلى مخيم خان الشيخ، وبقوا هناك حتى سنة ١٩٥٤.

ونتيجة للتغيرات السياسية العاصفة التي شهدتها سوريا في تلك الفترة، تم إرجاع بعض أهالي عشيرة الزنغرية، ومنهم أبو محمد، إلى الجولان، بهدف العمل في أراضي الإقطاعيين.^(٢٧) وبقي هؤلاء حتى سنة ١٩٥٦، حيث أُعيد ترحيلهم من الجولان مرة ثانية إلى بلدي العتيبة والكفرين، الواقعتين حالياً قرب مطار دمشق. لكن عرب الزنغرية، ما انفكوا، في مواقعهم الجديدة، يحاولون العودة مرة أخرى إلى قراهم الجديدة في الجولان، قريباً من مواقع عشيرتهم وما بقي من أهلها في فلسطين. وقد تحقق لهم ذلك بعد قيام الوحدة السورية/المصرية، إذ قام وفد منهم سنة ١٩٥٩ بمقابلة بعض المسؤولين في حكومة الوحدة وطلب السماح بالعودة إلى الجولان. وبقي عرب الزنغرية في الجولان حتى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، حين طردتهم القوات الإسرائيلية عنوة ضمن ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ مواطن سوري، نزحوا إلى دمشق. ومن يومها استقر المقام بأبي محمد في بلدة جوبر.

وروى أبو محمد بعض الذكريات الأليمة عن عملية الطرد، مع ما رافقها من مجازر جماعية ارتكبتها القوات الإسرائيلية لإجبار القرويين على ترك قراهم، فتحدث عن المصير الذي لاقته مجموعة النازحين تتكون من ٥٠ شخصياً - ٦٠ شخصاً، حين أوقفت المجموعة من قبل القوات الإسرائيلية ورص أفرادها إلى جدار، ثم تمّ قتل واحد من بين كل اثنين منهم، فنجا من نجا مصادقة، أو لنقل وهب الحياة من خلال

شخصاً). وكان عرب الزنغرية، وفقاً لإحصاءات سنة ١٩٤٥، أكبر مالكي الأرض من البدو في الجليل خلال عهد الانتداب؛ ففي تلك السنة كانوا يملكون ٢٧,٨٥٦ دونماً. وقبل سنة ١٩٤٨ رفضوا بيع أراضيهم من الوكالة اليهودية، على الرغم من أن الأراضي التي يملكها اليهود كانت تحيط بأرضهم من الشمال والغرب والجنوب. أنظر: غازي فلاح، "الجليل ومخططات التهويد" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ٦٠-٦١.

^(٢٧) أُعيد عرب الزنغرية إلى الجولان في حقبة العودة إلى الحكم النيابي في سوريا (شباط/فبراير ١٩٥٤ - شباط/فبراير ١٩٥٨)، وذلك بعد انقضاء حقبة الانقلابات العسكرية (١٩٤٩ - ١٩٥٤).

"اليانصيب الإسرائيلي"، بعد أن شاهد أخاه أو أباه أو جاره، تحت قدميه، مضرجاً بالدم. كما تحدث أبو محمد عن أربعة إخوة أمروا بأن يبتعدوا عن مكان التوقيف مسافة غير محددة، وهم يرفعون أيديهم. وبعد مسافة ما، أنزل أحد الإخوة يديه، لسبب أو لآخر، فأطلق الجنود الإسرائيليون النار عليهم، مستذكرين تعاليم يوشع بن نون، فأردوهم بعد أن ظن الإخوة الأربعة أنهم نجوا من المجزرة. والذنب لم يكن سوى أن أحد الإخوة أخطأ في تقدير مسافة "الأمان الإسرائيلي"، أو مسافة النجاة المطلوبة.

وبعد أن روى أبو محمد رحلة عذابه، التي هي أقرب ما تكون إلى "كوميديا دانتيّة" غير "إلهية"، سألته عن رأيه في اتفاق "غزة - أريحا أولاً" وعن الحل المنتظر أن ينبثق عنه، فقال: "هذي ما هي منطقية، ولا إنها حل شامل للفلسطينية، إلا حل لجماعة مخصصين"، وهذا الحل "ما يمشي عند الـ ٤٨ [لاجئي سنة ١٩٤٨] ولكن عند غزة وأريحا مَشِينه بالزور." وحين سألت أبا محمد لماذا هو ضد حل لجزء من الشعب الفلسطيني، قال: "إحنا ضده لأنه ما استفدنا شي... بدنا حل شامل لكل الفلسطينية"، والحل في رأيه هو: "ترجع لأوطاننا.. العودة لأوطاننا."

وسألته: إذا كان الحل هو التعويض أو التوطين فهل يقبل به، أجاب: "لا.. إذا بَطَّلَ بيدي إلا على فلسطين"، وأضاف قائلاً: إحنا في سوريا بعاملونا مثل السوريين في الوظيفة والأشغال، بس مو هنيّة إلا فلسطين."

وسألته بإلحاح عما إذا كان يفكر في مستقبل أولاده واستقرارهم في سوريا ما دام الحل المتمثل في العودة غير مطروح حالياً أو في المستقبل القريب، أجاب بلا تردد: "لا.. ما بفكر الطفل اللّي بسمع بفلسطين إنه يتوطن في سوريا."

وواصلت إلحاحي في الاتجاه نفسه وسألته: إذا ما أصبح التوطين أمراً واقعاً فهل يقبل به؟ فقال: "والله هناك الواقع شغل رب العالمين"، وأضاف: "بدها تصير إجباري.. بس ما أظن إنه شعب فلسطين يسكت عليها... وحتى لو أحبر عليها لن ينسى أرضه وملّكه ووطنه." وأعاد التأكيد: "إحنا عايشين مبسوطين في سوريا لكن الواحد وطنه فوق كل شيء."

وحاولت أن أعرف من هو المسؤول، بحسب رأيه، عما وصلت القضية الفلسطينية إليه، وكانت أجابته: "اللي عاملين حالهم قيادة همّ اللي يتحملو المسؤولية."

وسألته: هل أنت نادم على عدم البقاء في أراضي الزنغرية، بقطع النظر عن النتائج التي كانت ستترتب على ذلك؟ فقال: "أندم ولا أندم"، وقال، موضحاً، إنه لا يندم لأن من الأفضل للمرء أن يعيش تحت "حكم" دولة عربية لا حكم دولة أجنبية. وفي الوقت ذاته هو غير نادم لأنه لا يمكن له أن يتنبأ بما ستكون حاله عليه تحت الحكم الإسرائيلي.^(٢٨)

عند هذا الحد لمحت في عينيّ أبي محمد الحنين والشوق إلى مضارب العشيرة ومراعيها وإلى ملاعب طفولته فيها، فتركته يتحدث عن ذلك كله من دون أن أقاطعه أو أن أثقل عليه بمزيد من الأسئلة، التي قد تبدو له بديهية أو حتى ساذجة. وكما يقال: "النخلة ليست بحاجة إلى من يذكرها بأنها تنتمي إلى عائلة النخيل، أو إلى من يعلمها كيف تطرح البلح".

II

. محمد قاسم (أبو حافظ) (٨١ سنة).
. يافة الناصرة/ قضاء الناصرة.
جوبر/ سوريا.

في منزلهم المتواضع في بلدة جوبر، استقبلنا أبناء الشيخ أبي حافظ بالترحاب، وبشيء من الفضول مردّه محاولة التأكد مما إذا كان هناك أسباب وجيهة

^(٢٨) لعل ابا محمد لا يعلم بأن مشكلات عرب الزنغرية قد بدأت مع السلطات الإسرائيلية سنة ١٩٥٣، حين قررت هذه السلطات إقامة مزرعة للمواشي على أراضي العشيرة. وفي السنة نفسها رفع عرب الزنغرية شكوى إلى المحكمة العليا الإسرائيلية طالبوا فيها باستعادة ٢٠,٠٠٠ دونم من أراضيهم المصادرة. وظلت قضيتهم تتأرجح في المحكمة حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، حين عقدوا اتفاقاً في الناصرة مع مكتب إدارة الأراضي في الحكومة الإسرائيلية، وافقوا بموجبه على قبول حيازة ١٣٪ فقط من أراضيهم الأصلية. إلا إن أي صك ملكية، بموجب هذا الاتفاق لم يصدر. وفي سنة ١٩٨١ تحولت الزنغرية إلى حارة صغيرة في قرية طوبى المجاورة، ثم دمجت معاً في قرية واحدة تحمل رسمياً اسم طوبى. زنغريةن ولها مجلس محلي واحد. لمزيد من التفصيلات، راجع:

قلاح، مصدر سبق ذكره، ص ٦١. ٦٢.

تستدعي إيقاظ العجوز من تأملاته، ونبش هذه الكومة من الذكريات الموغلة في سني عمره الثمانين.

وكان يزيّن جدران الغرفة التي جلسنا فيها ملصقات للثورة وصور لأبنائه الشهداء، الذين توزعوا على أكثر من فصيل.

بدأ العجوز حذراً وغير راغب في الكلام، وخصوصاً أنه رفض قبل يوم واحد فقط، كما علمتني التحدث إلى باحثة من إحدى الجامعات الإسبانية مهتمة بالتاريخ الفلسطيني الشفهي.

وبعد استفسار العجوز عن هويتنا وغرضنا من الزيارة، وعقب تبادل المجاملات التي يفرضها الموقف، اعتقدت أن أبا حافظ قد اطمأن إلينا، فبادرته بالسؤال عن رأيه في "اتفاق غزة - أريحا أولاً" والحل المرتبط به، وما إذا كان هذا الحل يُحصّل شيئاً من حقوق اللاجئين، ولا سيما حقهم في العودة؟ فأجاب بصورة مقتضبة جداً: "بعد ما شفنا شي من الحل، من أوله لآخره... وشو بطلع للاجئين؟ ما هو معروف، الله أعلم، وكله بيد الله"، ثم استدرك قائلاً: "حشي بحشي" [كلام في كلام]. وسألته: لو سُمح لك بالعودة إلى غزة وأريحا أو الضفة الغربية، فهل تعود؟ أجاب: "على يافة الناصرة إيه، على بلدي معلش".

وعلى الرغم من أنني أقفلت آلة التسجيل، التي ظل ينظر عليها بارتياح طوال الوقت، فإنني لم أستطع أن أنتزع من أبي حافظ أية إجابات، أكثر مما قال.

وهنا تدخل أحد أبنائه وطلب إليه أن يحدثنا عن مشاركته في الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ - ١٩٣٩). حينئذ تغير العجوز فجأة، فاعتدل في جلسته، ودبت في عروقه حيوية الشباب، وأخذ يحدثني بحماسة عن علاقته النضالية بـ "أبو إبراهيم الصغير"، الذي يمت إليه بصلة القرابة من ناحية الأم، وعن العمليات التي كلفه بها في حيفا، وعن ترده إلى جامع الاستقلال لسماع دروس الشيخ عز الدين القسام الجهادية. وتحدث أيضاً عن رفاق نضاله: رضوان رعطوطة (الطيرة)، وأبو محمد الغزّ (صفورية)، ومرعي نصار (الذي ما زال يعيش في مخيم إربد - الأردن). كما تحدث عن إصابته في أثناء إحدى العمليات برصاص جنود الاحتلال البريطاني أمام سينما أرمون (حيفا)، وكيف تم نقله سراً إلى مستشفى مدينة صور لتلقي العلاج.

ومن خلال هياج الذكريات في صدر العجوز تمكنت من رسم خطوط سريعة لسيرة نضالية طويلة تحتزنها سنوات عمره الثمانون: ترك الفتى محمد قريته، يافة الناصرة، وكان لا يتجاوز الرابعة عشرة من عمره. وتوجه إلى القدس، طلباً للعمل.

وبعد تنقله من عمل إلى آخر استقر المقام به في فندق الملك داود في القدس. ومن خلال عمله في الفندق تعلم التكلم بالعبرية. ومن القدس انتقل إلى العمل في حيفا، مدينة الفقراء. وعندما اندلعت الثورة العربية الكبرى كان الفتى قد أصبح شاباً تجاوز العشرين من عمره، فالتحق سرّاً بصفوف الثوار من خلال قريبه "أبو إبراهيم الصغير".

كُفّ الشاب في حيفا بمهمات كثيرة، منها: نقل السلاح ورصد العملاء. واستفاد من معرفته للعبرية وحصوله على بطاقة هوية تفيد بعمله في فندق الملك داود، وكان أهل قريته يعتقدون أنه يعمل مع اليهود، ولا علاقة له بالثورة، الأمر الذي سهل له تنفيذ المهمات التي كلف بها.

بعد سنة ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل نصح أهله له بالمغادرة، خشية الانتقام، بعد أن أصبح نشاطه السري في حيفا معروفاً. فرحل من دون والديه وإخوته إلى دمشق، عبر بيروت. وسكن فترة في حي الميدان في دمشق وهو من أعرق أحياء دمشق القديمة. وفي هذا الحي كان يسكن أبو إبراهيم الصغير ورفيق نضاله الشيخ الأشمر، الذي أشرف من دمشق على عمليات التسليح والتمويل خلال الثورة الكبرى.

ثم انتقل للعيش في بلدة جوبر. وهو يعيش في منزله هذا منذ ٤٥ عاماً.

وفي فترة الإرهاصات الأولى للثورة الفلسطينية، كان بيته مفتوحاً للمناضلين. وبعد انطلاقة الثورة المعاصرة شارك فيها. وعمل في بداية السبعينات مع قائد قوات اليرموك، الشهيد العقيد سعد صايل. وظل أبو حافظ على عهده بالثورة إلى أن أقعدته السنون في بيته.

ومن خلال حديث الذكريات علمت بأنه عاد سنة ١٩٧٤ إلى يافة الناصرة بموجب تصريح زيارة، عبر الأردن، لرؤية أهله وذويه، بعد ٢٥ عاماً من الفراق. فحاولت أن أتعرف إلى مشاعر العجوز لدى رؤيته مسقط رأسه وأهله وذويه، بعد هذا الغياب القسري والطويل. وفوجئت خلال الحديث بأن أبا حافظ لم يكن سعيداً بطريقة العودة هذه، وبأنه لم يمكث في قريته المدة المحددة في التصريح.

وفي غضون حديثه عن الزيارة/العودة، تعكّر مزاج العجوز لكأن روح الشباب التي حدثني بها عن ثورة ١٩٣٦ فارقت. ولم أستطع استيضاح عدم رضاه عن تلك الزيارة. لكنني تشجعت وسألته مرة أخرى عن "اتفاق غزة - أريحا أولاً، وعن حلم

العودة إلى يافة الناصرة، عندها زفر الشيخ زفرة طويلة وقال بحزم، لكن بهدوء ووقار شديدين: "اللي اتأخذ بالقوة بيرجع بالقوة."

وشجعتني إجابته هذه، فسألته: هل ستطول حالة اللجوء والغربة يا أبا حافظ؟ وما هو مستقبل أولادنا وأحفادنا في هذا الشتات، الذي يبدو بلا نهاية؟ أجاب الشيخ بفتور: "كل شي بيد الله، غير هي كلاً... إن شاء الله يكون خير... الحياة كلها هيك من أول ما خلقنا، طراد بطراد [تعب وشقاء]."

ثم ما لبث العجوز أن استعاد بعضاً من حماسه الأولى، قائلاً: "الوضع ما بدوم... وما بننسى فلسطين... اللي عنده دم وحرارة ما بنسى... والصغير قبل الكبير بدو العودة لفلسطين."

III

. حسين محمد (٤٠ سنة).

. كراد الغنّامة/قضاء صفد.

. مخيم سبينه/سوريا.

يقع مخيم سبينه في جنوب مدينة دمشق، وتتداخل بيوته مع أبنية سبينه البلدة، ويتحدّر معظم سكانه من مناطق صفد وطبريا والحولة.^(٢٩)

وفي بيت من طبقة واحدة، شيد حديثاً، ويقع على مسافة قريبة من حدود بيوت المخيم، التقيت المهندس حسين محمد. وهو خريج كلية الهندسة المدنية في جامعة دمشق، ويعمل في إحدى شركات القطاع العام، وينتسب إلى نقابة المهندسين السورية، ويتمتع بالحقوق كافة التي تمنحها النقابة للمهندس السوري، دونما أي تمييز، بما في ذلك حق افتتاح مكتب هندسي لممارسة العمل الخاص، طبعاً بعد استيفاء مدة الخدمة الإلزامية المقررة في إدارات الدولة.

سألته عن كراد الغنّامة، مستحضراً في الذهن قصة نزوح بدو الغنّامة من فلسطين إلى سوريا وعذابات ومعاناة من بقي منهم في الجليل الفلسطيني، فقال إنه لا

^(٢٩) بخصوص تعداد سكان المخيم، أنظر: القسم الأول من الدراسة، الجدول رقم ٢.

يعرف الكثير من التفصيلات. وروى شذرات من قصة العذاب والنزوح تلك، مستذكراً بعض ما رواه الأهل له.^(٣٠)

وسألت المهندس حسين عن رأيه في اتفاق "غزة - أريحا" وتطورات الوضع الفلسطيني، فأجاب: على الرغم من أن الاتفاق لا يشكل حلاً مقبولاً للقضية الفلسطينية، ولا يتضمن عودة الفلسطينيين إلى ديارهم، فإن الوضع قد يتطور بعد ٥ سنوات أو ١٠ سنوات إلى "نواة" دولة فلسطينية. وتطور الوضع مرتبط، بحسب رأيه، بمدى جدارة القيادة الفلسطينية وإدارتها للصراع.

وحينها سألته كيف يمكن لهذه القيادة أن تثبت جدارتها؟ وكيف سيتأتى لها إيجاد مقومات الدولة؟ قال: صحيح أن للدولة مقومات تفتقدها سلطة الحكم الذاتي حالياً، مثل البنية التحتية للاقتصاد، والطاقة العلمية، ورؤوس الأموال... إلخ، فإنه إذا ما تحقق الاستقرار في المنطقة، عموماً، يمكن حينها عودة رؤوس الأموال والطاقات العلمية من الخارج، لتساهم في بناء مقومات الدولة.

وهنا سألته عما ستكون عليه حينئذ علاقة الفلسطينيين في الشتات بالكيان المنتظر، "الدولة"؟ فأجاب: ربما يتحول الفلسطينيون في الشتات إلى جوال فلسطينية تعيش في المنفى وتنتسب إلى الدولة. وربما يتوطن بعضهم، وربما يهاجر البعض الآخر إلى بلاد جديدة. والأمر غير واضح حتى الآن.

وسألته عما إذا كان هذا كله يشكل حلاً دائماً للقضية الفلسطينية، فأجاب: قطعاً لا، مؤكداً أن الكيان الفلسطيني المنتظر، وبصرف النظر عن درجة تطوره في المستقبل إلى دولة، لن يكون سوى إطار يواصل الشعب الفلسطيني من خلاله نضاله، لكن ضمن شروط وأوضاع جديدة مختلفة كلياً، عما سبق.

IV

(٣٠) تقع خيام قبيلتي الغنّامة والبقّارة الكرديتين على بعد ٢ كلم . ٣ كلم من الحدود السورية . الفلسطينية، على مسافة مماثلة من جسر بنات يعقوب. وخلال القتال في إبان حرب سنة ١٩٤٨، تحول بدو الغنّامة إلى نازحين مدة عام ونصف العام، خلف الحدود في الجانب السوري. ثم أعيدوا إلى قريتهم في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٩، بعد توقيع اتفاقات الهدنة بين إسرائيل وسوريا وعاشوا في المنطقة التي أعلنت منطقة مجردة من السلاح، تحت إشراف قوات الأمم المتحدة. وظلوا هناك، حتى نيسان/أبريل ١٩٥١، عندما نقلتهم القوات الإسرائيلية في شاحنات عسكرية وأجبرتهم على العيش في قرى في الداخل، بعيداً عن الحدود. وفي أثناء العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، استغلت إسرائيل الفرصة، في إثر توتر الوضع على الحدود الإسرائيلية/السورية، وقامت بطردهم إلى سوريا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦. أنظر: فلاح، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤. ٥٦.

.فاطمة محمد شحادة (أم مصطفى) (٥٥ سنة).

.عرب الشمالنة*

.مخيم قبر الست/سوريا.

يقع مخيم قبر الست في جوار مقام "الست زينب"، الذي يؤمه المسلمون الشيعة من لبنان والعراق وإيران، ومن بلاد أخرى. وتحاذي بيوت المخيم الأبنية السكنية المحيطة بالمقام، حيث يعيش خليط من السكان، بينهم عدد لا بأس فيه من الفلسطينيين، ممن يعيشون خارج المخيم، ضمن التجمعات السكانية السورية.

وينتمي سكان مخيم قبر الست، من حيث المنشأ، إلى ثلاث مجموعات هي: عرب الشمالنة، وعرب الغوارنة، وعرب الزنغرية.^(٣١)

وفي أحد بيوت المخيم التقيت أم مصطفى. وهي أرملة، فقدت زوجها خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وأم لأربعة شهداء أكبرهم الشهيد مصطفى، استشهد اثنان منهم في لبنان. وتعيش حالياً مع ابنة واحدة وثلاثة أولاد: حسين ورياض وحسان؛ الأول عامل بناء، شبه عاطل من العمل؛ والثاني مريض لا يقوى على العمل؛ والثالث جندي في جيش التحرير الفلسطيني. الأولاد والبنت ربتهم أم مصطفى، من دون رعاية والدهم.

لا تتلقى أم مصطفى "إعاشة" من الأونروا، لأن بعض أولادها تجاوز سن الثانية عشرة، فهي لذلك لا تصنف ضمن حالات العسر الشديد، لكنها تتقاضى راتباً متواضعاً من مؤسسة أسر الشهداء، لا يكاد يسد رمق عائلتها، وهو ما اضطرها إلى تحويل إحدى غرف بيتها إلى دكان صغير تباع فيه بعض السلع الخاصة بالأطفال في المخيم، ولا يزيد ثمن ما يحتويه الدكان عن بضعة آلاف من الليرات السورية. ولذلك فإنها تضطر إلى العمل في بعض المواسم الزراعية في جمع بعض الأعشاب البرية، مثل الخبيزة والهندباء وغير ذلك.

* أيضاً بني عمرو، وهم من عرب السلوط في اللجاء جنوب سوريا. تقع بيوتهم شرق مدينة صفد على الحدود الفلسطينية السورية. بلغ تعدادهم ٦٥٠ نسمة سنة ١٩٥٤. وكانت أراضيهم في المنطقة المنزوعة السلاح وفقاً لاتفاقات الهدنة لسنة ١٩٤٩، لكنهم طردوا منها سنة ١٩٥١.^(٣١) بشأن تعداد سكان المخيم، أنظر: القسم الأول من الدراسة، الجدول رقم ٢..

الغرفة التي أجلسنا فيها أم مصطفى عادية تماماً إلا من صور تزين أحد الجدران لأبنائها الشهداء الأربعة، تتوسطها صورة الأخ الأكبر مصطفى. وعندما فاجأنا أم مصطفى بالزيارة، سارعت إلى مدّ حصيرة من البلاستيك على أرض الغرفة العارية، ووضعت عليها فرشتين وعدداً من المساند المصنوعة من الإسفنج.

لم تشأ أم مصطفى التحدث. وعندما شجعها ابنها حسين على الكلام، جاء حديثها متلعثماً، أشبه بتأتآت عميقة خرجت من صدر مثقل بالأحزان. سألتها عن أحوال العيش فقالت: "لا حول ولا... عايشين دفش". وسألتها عن حل "غزة - أريحا" فأجابت: "مش مبسوطه من الحل... أبو خراطيم [وتعني ياسر عرفات] حرم ناس وأعطى ناس". وسألتها عن المستقبل فقالت: "زفت مغلي". وسألتها عن التوطين، فأجابت: "يا ريت نرجع...".

غادرت بيت أم مصطفى، وكانت العتمة قد بدأت تسود الأزقة والبيوت المقدسة على جوانبها كيفما اتفق. وظلت رنة صوتها الحزين، عندما تفوهت بهذه الكلمات "يا ريت نرجع"، تحاصر مسمعي في طريق العودة إلى دمشق، وتطغى على ما سواها من أصوات. وقلت في نفسي: ليس لك يا أم مصطفى، سوى الله وصوت فيروز، عندما يصدح بأغنية: "سنرجع يوماً إلى حيناً...".

V

أسعد عيسى (أبو جهاد) (٦٧ سنة).

.لوبياء/قضاء طبريا.

.مخيم اليرموك/سوريا.

.فايز العموري (أبو مجاهد) (٦٨ سنة).

.لوبياء/قضاء طبريا.

.مخيم اليرموك/سوريا.

التقيتهما معاً في منزل أبي جهاد في مخيم اليرموك: أبو جهاد عمل في وكالة غوث اللاجئين - الأونروا منذ بداية الخمسينات، وعاش تجربة إنشاء مشروع الإسكان الذي رعته الأونروا في منطقة الرمدان، التي تبعد نحو ٦٠ كلم عن دمشق، في الطريق المؤدي إلى البادية السورية، باتجاه تدمر،^(٣٢) ثم انتقل بعد فشل المشروع للعمل في

(٣٢) تبنت الأونروا منذ إنشائها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ تطبيق برنامج "البعثة الاقتصادية للدرس" المعروفة باسم "بعثة كلاب" (Clapp)، الهادف إلى دمج اللاجئين الفلسطينيين في

الهيئة العامة للاجئين العرب، التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية، إلى أن تقاعد. أما أبو ماجد، فيعمل سائقاً في أمانة العاصمة. وقد تناوب الاثنان الحديث والإجابة عن الأسئلة.

طلبت إلى أبي جهاد أن يروي لي قصة مشروع الرمدان من خلال معاشته لأحداث تلك الفترة، فقال: بدأ المشروع سنة ١٩٥٣ بحفر آبار ارتوازية، من أجل الحصول على المياه. ثم شرعت اللجنة المشرفة على المشروع في زراعة الأرض على سبيل التجربة، فحفرت الأقبية وغرست أشجار الحور لتكون مصدات لرياح الصحراء ورمالها. وفي إثر نجاح التجربة الزراعية، شيّدت البيوت، وذهبت اللجنة إلى المخيمات لإقناع الناس بالسكن في المشروع، على أساس أن تمنح العائلة الواحدة منزلاً وما معدله ١٠ دونمات، بالإضافة إلى رأس مال أساسي قيمته ٤٥٠ ليرة سورية، في مقابل قطع "الإعاشة" التي تحصل العائلة عليها من الأونروا، شريطة أن ينفق جزء من المبلغ المذكور في شراء وتربية عدد من الأبقار والأغنام. وتعهد المشروع توفير بئر ماء لكل عائلتين أو أكثر، على أن تصرف للعائلات المشاركة الأعلاف والمحروقات اللازمة.^(٣٣)

وأضاف أبو جهاد: في أواخر سنة ١٩٥٤ بدأت نحو ٢٠ عائلة - ٢٥ عائلة الاستقرار في المشروع. وعن مصير المشروع، فيما بعد، أفاد: إن بعض العائلات التي استقرت في الرمدان لم يكن يملك الخبرة الكافية في الزراعة، فأنفق النقود بعد أشهر، بدعوى أن الأرض لا تصلح للزراعة، ولجأ إلى الدولة، طلباً للمساعدة في الانسحاب من المشروع. ثم بدأت الأونروا التخلي عن المشروع، فتقلص عدد عمالها فيه إلى ما بين ٣ عمال - ٥ عمال، وكنت من بينهم. وفي إثر ذلك تولت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سوريا إدارة المشروع، فشرعت في تصفيته، وعرضت علينا

الهيكل السياسي والاقتصادية لدول المنطقة، تحت شعار "استخدام أكثر وغوث أقل"، فشرعت في تنفيذ ما سمي حينها مشروع "بلانديفورد"، المفترض به إنهاء مسؤولية الأمم المتحدة تجاه اللاجئين الفلسطينيين. والجدير ذكره أن برنامج البعثة وما انبثق عنه من مشاريع لقياً قبولاً مبدئياً لدى الحكومات السورية العسكرية آنذاك (١٩٤٩ . ١٩٥٤)، من حكومة حسني الزعيم إلى حكومة أديب الشيشكلي.

^(٣٣) كان شعار مشروع "بلانديفورد" الذي تبنته الأونروا: "عمل ومنزل لكل أسرة" على أساس الانتقال من الغوث إلى التنمية. أنظر: أولييهن مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.

العمل لديها، وكان ذلك بين سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦، فقبلنا العمل. وبقيت أعمل في الهيئة إلى أن تقاعدت.^(٣٤)

ومن ذكريات محاولات التوطين في الخمسينات انتقل بنا الحديث إلى الوقت الراهن، وما يُعرض فيه من حلول للقضية الفلسطينية، ولقضية اللاجئين بصورة خاصة، فسألت أبا جهاد عن رأيه فيما يجري، غير أن أبا ماجد، الذي يجب النقاش في السياسة ويدمن نشرات الأخبار، استبق الحديث وأجاب بالقول: الحل الراهن مرفوض، "مش لصالحنا". الحل يكمن في "إعادة اللاجئين جميعهم إلى أرضهم". وتساءل أبو ماجد: لماذا يكون من حق اليهودي القادم من روسيا مثلاً أن يستوطن فلسطين، في حين لا نملك نحن مثل هذا الحق؟!

وهنا تدخل أبو جهاد قائلاً: "الحل لصالح إسرائيل". ثم تابع أبو ماجد حديثه: "لا توطين ولا تعويض حتى ييجي يوم يعود فيه أولادنا"، مؤكداً ضرورة الاحتفاظ بحقنا في المستقبل.

وسألت أبا جهاد: ماذا عن الاستقرار في سوريا، ما دام أن حق العودة الآن غير قابل للتنفيذ؟ فقال: "وضعنا هنا مُرضي... شاركونا في الأعمال والتجارة. ولو خيرنا بين الاستقرار في سوريا وبين الاستقرار في غيرها، فإننا نختار سوريا". وأضاف: "سوريا بعد فلسطين"، وأوضح قائلاً "أولاد أخي دكاترة في الجامعة السورية"، وقد درسوا على حساب الدولة.

وعاد أبو ماجد إلى الحديث، فقال: استمعت إلى أحد البرامج في إذاعة إسرائيل يسألون فيه الإسرائيليين: ما رأيكم في العرب؟ أحدهم أجاب - قال أبو ماجد - بنقيهم لكنس الشوارع. وهنا تساءل أبو ماجد: لماذا أعود إلى الضفة الغربية وغزة؟ وماذا

^(٣٤) يبدو أن المشروع قد أفضل في بداية حقبة العودة إلى الحكم النيابي (١٩٥٤ . ١٩٥٨)، في إثر سقوط حكومة الشيشكلي وعودة حزب البعث إلى البرلمان في انتخابات سنة ١٩٥٤. وكان أكرم الحوراني قد اتهم الشيشكلي بأنه سلم البلد للغرب، بالاشتراك في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وبعده اتفاقاً مع الأونروا يتعلق بتوطين اللاجئين الفلسطينيين. أنظر: جوردون ه. توري، "السياسة السورية والعسكريون (١٩٤٥ . ١٩٥٨)", ترجمة محمود فلاح (دار الجماهير ١٩٦٩)، ص ٢٣٠ . ٢٣١.

وبحسب مصادر قسم التسجيل في الأونروا في دمشق، هناك تجمع فلسطيني في الرمدان حالياً يتمثل في ١٣٦ عائلة يبلغ أفرادها ٧٣٤ شخصاً، هم من مخلفات ذلك المشروع. ويتلقى هؤلاء السكان من الأونروا بعض الخدمات، كالتعليم والطبابة.

أعمل هناك؟ هل أعود لكنس الشوارع؟! ثم أضاف: "لا عمل لي ولأولادي.. ولا أرض تكفي هناك."

وحاولت إغراءه بإمكان تطور سلطة الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية في المستقبل، فقال أبو ماجد: لا دولة فلسطينية.. الملك حسين سيكون هو الحاكم الفعلي. وهنا أكد أبو جهاد: "كل شيء بيد إسرائيل وحماية لإسرائيل."

وسألتهما، محاولاً إنهاء المقابلة، وقد دخل غرفة الجلوس في تلك اللحظة أحد أبناء أبي جهاد السبعة، وهو طبيب متخرج حديثاً؛ دخل حاملاً طبقاً من البطيخ المثلج، جاء في موعده تماماً، في تلك الأمسية من أمسيات شهر آب/أغسطس "اللّهّاب"، سألتهما: ما رأيكما في حل التعويض بدلاً من العودة؟ وهنا أجاب أبو جهاد: "ترك الأمور للزمن.. تعليق القضية أفضل من حل التعويض.. والتعويض مش حل."

تناولنا البطيخ سوية، بينما استمر الحديث متقطعاً... وأيقنت بعد ذلك كله أن الفلسطينيين هنا في معظمهم لا يضعون في بطونهم "بطيخة صيفي"، كما يقول المثل، في انتظار تحقق الوعود والآمال التي بشر "إعلام الصدمة" بها، الإعلام الذي أطلقتها عملية السلام، في بداياتها الأولى، على وجه الخصوص.

خلاصة

تبلغ مساحة سوريا ١٨٥,١٨٠ كلم^٢، ويصل عدد سكانها إلى نحو ١٣ مليون نسمة. أما الفلسطينيون في سوريا، فيشكلون ما نسبته ٢,٤٪ من مجموع السكان، ويعيش معظمهم (٧٧,٥٪) في محافظة دمشق، ربما بسبب تمركز موجة الهجرة الأولى بعد سنة ١٩٤٨ في العاصمة وحولها، كونها مركز النشاط الاقتصادي.

ومما يلفت النظر أن نحو ٢٨٪ فقط من الفلسطينيين يسكنون المخيمات، في حين يتوزع الباقي، ويتداخلون في التجمعات المدنية السورية. ويعدّ هذا النمط من التوزع مؤشراً من مؤشرات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في مجتمع اللجوء.

وتبرز هذه الحقيقة بصورة أكثر جلاء إذا ما عمدنا إلى مقارنة هذا الوضع بما هو عليه وضع الفلسطينيين في لبنان. فبحسب إحصاءات الأونروا حتى حزيران/يونيو ١٩٩٢، يعيش في المخيمات نحو ٥٢,١٪ من مجموع الفلسطينيين

المسجلين، الأمر الذي يعكس مدى التمركز والانغلاق داخل المخيمات، لأسباب كثيرة ليس هنا مجال تفصيلها.^(٣٥)

ومما تجدر ملاحظته بالنسبة إلى الفلسطينيين في سوريا هو أن المخيم الفلسطيني ذاته، كتجمع سكاني، منفتح على ما حوله من تجمعات سكانية سورية، ومندمج فيها اقتصادياً. وتبدو هذه الصورة جلية في المخيمات المحيطة بمدينة دمشق، مثل: مخيمات اليرموك وجرمانا وقبر الست وسبينة وغيرها. ولا تختلف الحال في المخيمات الواقعة حول المدن الأخرى.

لم يتعرض الفلسطينيون في سوريا طوال فترة إقامتهم لأي شكل من أشكال التهميش الاجتماعي والاقتصادي، التي تعرضوا لها في بعض مجتمعات اللجوء الأخرى، الأمر الذي يسرّ لهم إمكانات الاندماج في مختلف أوجه حياة المجتمع السوري، من دون أن يفقدوا خصوصيتهم الوطنية. وتعود أسباب ذلك بصورة أساسية إلى الروابط والصلات الجغرافية، وإلى العلاقات التاريخية التي تربط سوريا بفلسطين. فسوريا عبر عهودها السياسية المتعاقبة ترتبط بالقضية الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً، وينعكس هذا الارتباط في الأيديولوجيا الحزبية وبرامج التعليم والنتاج الثقافي ووسائل الإعلام الجماهيرية، كما ينعكس في القوانين التي تحدد وضعهم المدني.

ويشكل القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ الإطار العام، الذي يمارس الفلسطينيون في سوريا من خلاله حياتهم الاعتيادية في المجتمع السوري، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

لقد وصل الكثيرون من الفلسطينيين إلى مواقع ووظائف إدارية مميزة في مختلف إدارات الدولة، من الجيش إلى الجامعات إلى مختلف الوزارات. كما استفادوا من الامتيازات كافة، وحصلوا على جميع الخدمات الممنوحة للمواطنين السوريين في حقول التعليم والصحة والثقافة والعمل والضمان الاجتماعي، وفي مجال الانتساب إلى النقابات المهنية وغيرها من الحقول والمجالات.

وعلاوة على ذلك، يتميز الفلسطينيون في سوريا بوجود مرجعية في الدولة، ذات صلاحيات، تبرز خصوصيتهم وتعنى بشؤونهم. هذه المرجعية هي "الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب" التي تنسق مع وزارات الدولة الأخرى في هذا الصدد.

^(٣٥) أنظر: "تقرير المفوض العام"، مرجع سبق ذكره ص ٧١.

إن القانون ١٩٥٦/٢٦٠ واضح لجهة إلزامه سائر وزارات الدولة بتطبيق القوانين المتعلقة بمساواة الفلسطينيين بالمواطنين السوريين في الحقوق المنصوص عليها.

ولعلّ ما يكتسب أهمية خاصة على صعيد "المرجعية" هو أن "الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب" جعلت عند إنشائها تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لا لأية وزارة أخرى، كوزارة الداخلية (مثلما هي الحال في لبنان)، الأمر الذي يعني أن التعامل مع الفلسطينيين انطلق أصلاً من كونهم مواطنين عرب في حالة لجوء قسري، يحتاجون إلى العمل والرفاه الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي، حتى تتم إعادتهم إلى وطنهم، مهما يطل أمد اللجوء، لا من كونهم "غرباء" أو "أجانب" مطلوب ضبطهم على الصعيد الأمني وتهميشهم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وبهذا المعنى، فإن سوريا، بوصفها عضواً في جامعة الدول العربية تلتزم التزاماً كاملاً بتطبيق بروتوكول الدار البيضاء لسنة ١٩٦٥، الذي ينص على أن "يعامل الفلسطينيون في الدول العربية التي يقيمون فيها معاملة رعايا الدول العربية في سفرهم وإقامتهم، وتيسر فرص العمل لهم، مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية".

وفضلاً عن ذلك، فإن سوريا تطبق، موضوعياً، بحق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أراضيها منذ سنة ١٩٤٨، نصوص معاهدة جنيف لسنة ١٩٥١، التي تنص على ضرورة منح اللاجئين حقوقاً اقتصادية واجتماعية تضعهم على قدم المساواة مع الرعايا الوطنيين، وتسهل اندماجهم في مجتمعات اللجوء.

وهذا التطبيق للمعاهدة يعود إلى دواعٍ ومسوغات سياسية وعقائدية، لا إلى أسباب قانونية مجردة.

وبما أن معظم الفلسطينيين في سوريا متحدر أصلاً من منطقة الجليل الفلسطيني، فإن لهذه الحقيقة مغزى خاصاً في الوقت الراهن، حيث يصنف هؤلاء، اليوم، ضمن اللاجئين الذين لم يلحظ اتفاق "إعلان المبادئ" وضعهم، ولم يتطرق إلى حقوقهم، ولا سيما حقهم في العودة، ولا حتى بعد انقضاء المرحلة الانتقالية المقررة بحسب الاتفاق.

وهذا ما يفسر مواقف قطاعات واسعة منهم بشأن اتفاق "غزة - أريحا أولاً"، وعملية السلام برمتها. هذه العملية التي تتجاهل حقهم في العودة إلى قراهم ومدنهم، وتضعهم أمام خيارات مجهولة ومبهمّة.

الفلسطينيون في سوريا، وبقطع النظر عن تمتعهم بحقوق اقتصادية واجتماعية، هم لاجئون بالمعنى القانوني، يتحمل المجتمع الدولي، ممثلاً بالأونروا، مسؤولية رعايتهم.

ولذا، فقد عارضت سوريا في الآونة الأخيرة قرار الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٣ القاضي بنقل مقر الأونروا إلى غزة، وطالبت بإجراء اقتراع في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذا القرار، مخافة أن تؤثر هذه الخطوة في الوضع الدولي الشرعي للاجئين الفلسطينيين عموماً، ومن بينهم اللاجئون في سوريا*.

وقد أثارت خطوة نقل مقر الأونروا إلى غزة مخاوف النخبة المثقفة الفلسطينية في سوريا وفي غيرها من بلاد الشتات، خشية أن تكون جزءاً من استراتيجيا أعم هدفها تهميش مشكلة اللاجئين عموماً. هذا على الرغم من تأكيد المفوض العام للأونروا، ألترتركمان أن الخطوة مجرد تأكيد لارتباط الأمم المتحدة بعملية السلام.

يشعر الفلسطينيون في سوريا، كغيرهم من الفلسطينيين في أرجاء الشتات، بأنهم ينتمون إلى شعب واحد تجري اليوم تجزئته، وبالتالي تجزئة أرضه وقضيته. ويحسون بالغبن والغدر والخديعة وبخيبة الأمل حيال ما آلت أوضاعهم إليه حالياً، بعد جميع صنوف المعاناة التي تعرضوا لها، والتضحيات التي قدموها طوال نصف قرن من اللجوء من أجل تحقيق طموحاتهم الوطنية في العودة إلى أرض وطنهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم.

وتنظر أغلبيتهم إلى مستقبل أجيالها بكثير من التشاؤم والخوف والقلق وعدم اليقين. أما النخبة منهم، فترى أنه ما دامت الهزيمة وقعت، فلا بد من اعتبارها جزءاً من النضال الاجتماعي، ولا مناص من الرهان على المستقبل.

* راجع في صحيفة "تشرين" السورية، ١٥/٨/١٩٩٤، مقالاً مترجماً عن *Le Monde*.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>